هذا هو البحث الخامس ثم نقول المبالغة الحقيقية بزعم المبطل منحصرة
في التعبير ما يصنع الخمس كما يقتضيه سياق كلام وكثير من العبارات
المذكورة في كتب العلماء وتفاسير القرآن لم يدخل فيها مجاز ولا يوجد
فيها التعبير بشيء من الصيغ الخمس فهي اذا واسطة بين الحقيقة
والمجاز ومن ذا الذي صرح من العلماء بهذه الواسطة وقال بخلوا
الكلام من الحقيقة والمجاز بل من الكناية ايضا لان الكناية لا يراد
فيها الا المعنى المجازي ونحن نثبت كثيرا من الكمالات لله سبحانه
على سبيل الحقيقة من غير دخول شيء من الصيغ الخمس ولا يقال
بالتجوز فيه واذا خلا الكلام من المجاز لا يكون الا حقيقة ولا حقيقة
هنا بزعمهم فلغوا على هذا كثيرا من عبارات العلماء ودونه خرط القتاد
والله الهادي الى طريق الرشاد هذا هو البحث السادس كالبحث الثاني
على اختلاف التخريج البحث السابع انه يقول هذا ولا المتعلقات وهو
مناقض لما احتج به فيما تقدم حيث قال ليس معنى المبالغة في صفاته
تعالى ما هو بحسب الزيادة الفعل بل هو بحسب تعدد المفعولات
ولا شك ان تعددها لا يوجب للفعل زيادة اذ الفعل واحد بنفسه

على جماعة

على جماعة ولهذا قيل في مبالغة حكيم هي بالنسبة الى تكرار حكمه با
لنسبة للشرائع انتهى كلام نقول مفعولات الفعل وحكم الحكيم
هي المتعلقات فانظر كيف تعارض اول كلامه واخره كما يقال في المثل
قد استوفى الجمل هو الكشوث فلا اصل ولا ورق ولا نسيم ولا
ظل ولا ثمر ولا يشفي بايدي الخالقين ولا ثاب اليدي الخوالق الاجيد
الادم الهداية ليس من لديه وكل شيء يعود اليه سبحانه وتعالى فان
قيل مقتضى كلامك ان افادة المبالغة لا تتوقف على ذكر هذه
الصيغ الخمس فما وجه تسمية هذه الصيغ الخمس بصيغ المبالغة اذ لا
ملازمة على هذا التقدير بين المبالغة وبين هذه الصيغ بل تطلق
المبالغة اذا على ما دخل فيه شيء من هذه الصيغ وعلى غيره فلم يبق
لها اختصاص في المبالغة وفيه مخالفة الجمهور ونقض القواعد
الموسسة ولا سيما المقررة في علم الصرف ونحوه قلنا هذه الصيغ
موضوعة لافادة القوة والكمال في معنى اسم الفاعل فاذا انكرت
هذه الصيغ تفيد معنى المبالغة باعتبار الصيغة بمعنى الهيئة
الحاصلة باعتبار الحركات والسكنات كما ان الفاعل اذا وصف بلفظ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)